اقتصاد

الجزائر... أسعار البنّ تواصل الارتفاع

الجزائر ـ **محمد وائل**

تشهد أسعار البن في الجزائر ارتفاعاً مستمراً منذ عدة أسابيع وُصف بـ«الجنوني وغير المنطقي»، ما أثار جدلاً حاداً في البلاد حول أسباب هذه الوضعية غير المسبوقة، وسط دعوات لتسقيف هامش الربح، وأخرى لمقاطعة شراء البنّ، انتشرت على نطاق واسع عبر المنصات الاجتماعية. وتحظى القهوة بمكانة مميزة في الجزائر بالنظر إلى استهلاكها الواسع بين مختلف شرائح المجتمع. وحسب تصنيف لمنظمة القهوة العالمية في أحدث إحصائياتها، فإن الجزائر تأتي في صدارة البلدان من حيث استهلاك البن. وبلغت الكميات المستهلكة في الجزائر 126 ألف طن سنوياً، أما مصر فتستهلك 47 ألفاً و520 طناً، والمملكة العربية السعودية في المرتبة الثالثة بـ 74 ألف طن. ولاحظت «العربي الجديد» في رصد لمحلات البقالة والمساحات الكبرى في الجزائر العاصمة، أن سعر كيلوغرام القهوة قفز في غضون أسابيع من 1000 دينار (7,46 دولارات) بالنسبة للمستهلك النهائي، إلى 1600 دينار (11,94 دولاراً). وقبل موجة الغلاء كان كيس الـ250 غراما من البن يباع بـ 250 ديناراً، وصولاً إلى 280 دينارا على أقصى تقدير، لكنه قفز في غضون أسابيع إلى 400 دينار، وفي بعض الأحيان 430 دينارا (3,20 دولارات). وامتدت تبعات هذا الارتفاع في أسعار البن إلى المقاهي التي شرعت هي الأخرى منذ عدة أسابيع في تطبيق تسعيرات جديدة، ما أثار استياء العملاء عبر مختلف ولايات البلاد. وارتفع سعر فنجان القهوة وفق التسعيرة الجديدة المطبقة في المقاهي من 40 ديناراً (0,29 دولار) إلى 50 وأحياناً 70 ديناراً (0,37 إلى 0,52 دولار)، خصوصاً في المدن الكبرى، على غرار أحياء وبلديات الجزائر العاصمة، وتسبب هذا في مشاحنات وتلاسن بين الزبائن ومالكي المقاهي. تبعاً لذلك، اتهمت المنظمة الجزائرية لحماية المستهلك (مستقلة)، تجار توضيب القهوة وأصحاب المحلات (البقالة) والمقاهي بانتهاج ما يُعرف بـ«الاتفاق الأفقي»، الذي يعتبر حسبها «فعلاً منافياً للقانون»، وهو أيضاً بمثابة نوع من أنواع المضاربة ويستدعي تدخل السلطات. والاتفاق الأفقي يكون عادة بين مجموعة من بائعي سلعة ما، من أجل رفع السعر في نفس الوقت مع عدم وجود مبرر لرفع أثمانها. ويمكن أن يحدث الاتفاق الأفقي أيضا على مستوى تجار الجملة أو التجزئة، ويتم من خلاله رفع الأسعار، وهو فعل منافٍ لقانون المنافسة، بحسب المنظمة. واعتبرت المنظمة في إفادة لـ«العربي الجديد» أن ارتفاع أسعار القهوة ناتج عن ارتفاع ثمنها في السوق العالمية أو أسعار الشحن البحري، وهو أمر مبرر، لكن أن تُرفع كل مرة الأسعار من جانب البعض سواء في المحلات أو المقاهي رغم اختلال بسيط في الأسعار في السوق العالمي، فهذا ينمّ عن اتفاق بين موزعي هذه المادة وأصحاب المقاهي. وأضافت: «المنظمة طالبت منذ مدة بإضافة القهوة إلى 11 مادة استهلاكية أخرى سيمسّها قانون تسقيف هوامش الربح». وحسب المنظمة، فإن السلطات من خلال وزارة التجارة والمالية تتوفر على تفاصيل استيراد هذا المنتج من الخارج والفواتير اللازمة، وهو أمر يسهل حسبها تحديد التكلفة الحقيقية لكيلوغرام البن، ما يسمح أيضاً بتسقيف هامش الربح.

مصنع في مقاطعة آنهوي، 17 يوليو 2024 (Getty)

أرباح صناعية للصين

أظهرت نتائج بيانات رسمية صينية صادرة عن الهيئة الوطنية للإحصاء، أمس السبت، ارتفاع أرباح الشركات الصناعية الكبرى في الصين بنسبة 3,5% على أساس سنوي خلال الأشهر الستة الأولى من العام الجاري. وذكرت الهيئة أن معدل النمو اتسع من الزيادة بنسبة 3,4% المسجلة خلال الأشهر الخمسة الأولى من هذا العام، بحسب وكالة «شينخوا». ووصلت الأرباح المجمعة للشركات الصناعية الكبرى، التي لا تقل الإيرادات السنوية لكل منها عن 20 مليون يوان (حوالي 2,81 مليون دولار أميركي)، إلى 3,51 تريليونات يوان خلال النصف الأول من العام الجاري. وفي يونيو/حزيران الماضي، ارتفعت أرباح الشركات الصناعية الكبرى بنسبة 3,6% على أساس سنوي، وفقاً للهيئة.

توقيف مدير سابق في مؤسسة النفط الليبية

طرابلس ـ **أحمد الخميسي**

أمرت النيابة العامة في ليبيا بحبس مدير سابق لإدارة التسويق الدولي في مؤسسة النفط بسبب تأخر في تحصيل أموال من مبيعات النفط والغاز تفوق ملياري دولار. وأوضحت مؤسسة النفط الليبية، في بيان لها، أنّ تقارير فحص الشأن المالي المرتبط بإدارة تصدير مُنتَجَي النفط والغاز خلال السنوات الممتدة من سنة 2011 حتى سنة 2017، كشفت للمحقق تقصير مسؤول الإدارة في مقتضيات المصلحة العامة طوال سنوات سبع، بالتفافه عن واجب تحصيل ثمن مستحق في حينه، بنحو 2,712 مليار دولار. وقالت النيابة العامة إنّ المسؤول السابق، الذي لم تذكر اسمه، سبّب بسلوكه ضرراً غير مبرر بالمصلحة العامة، رأى معه المحقق حبسه على ذمة القضية. وإدارة التسويق الدولي في مؤسسة النفط الليبية من الإدارات الحيوية التي تؤدي دوراً أساسياً في تسويق المنتجات النفطية وبيعها في الأسواق العالمية، وتشمل مهماتها الأساسية، وتعتبر الجسر الذي يربط المؤسسة بالأسواق العالمية، ما يساعد في تحقيق أهداف المؤسسة وزيادة عائداتها في الحضور القوي في الأسواق العالمية. وشكل قطاع الهيدروكربونات العمود الفقري للاقتصاد الليبي، إذ تمثل صادرات النفط غالبية الإيرادات الحكومية وأكثر من 95% من عائدات التصدير. وتوقع البنك الأفريقي للتنمية في تقرير نشره، في وقت سابق هذا الشهر، أن يحقق الاقتصاد الليبي نمواً في حدود 7,9% خلال 2024، بفضل زيادة إنتاج النفط الخام. وتنتج ليبيا حالياً 1,214 مليون برميل يومياً. ويقدر المصرف المركزي استخدامات النقد الأجنبي خلال عام 2024 بنحو 36 مليار دولار، في حين تبلغ الإيرادات النفطية نحو 24 مليار دولار، ويقول إنه غير قادر على تغطية العجز. وشهدت ليبيا، التي تمتلك أكبر احتياطيات نفطية في أفريقيا، انتعاشاً كبيراً في إنتاج النفط، مع خطط لزيادة هذا الإنتاج إلى 1,4 مليون برميل يومياً بحلول نهاية العام. وذكرت بيانات لمصرف ليبيا المركزي إنفاق البلاد خلال النصف الأول من العام الحالي نحو 43,7 مليار دينار، في حين بلغت الإيرادات النفطية والسيادية نحو 45 مليار دينار (الدولار يساوي 4,8 دنانير). وأوضح البنك المركزي أن الإيرادات من النقد الأجنبي نحو 9,1 مليارات دولار، منها 1,5 مليار دولار إيرادات نفطية. وبلغت استخدامات النقد الأجنبي نحو 18 مليار دولار.

أخبار

بيانات التضخم تدعم خفض الفائدة الأميركية

تلقّى صنّاع السياسات في مجلس الاحتياط الفيدرالي (البنك المركزي الأميركي) مؤشرات جديدة على إحراز تقدم في مواجهة التضخم، ما عزز التوقعات بأنهم سيستخدمون اجتماعهم الأسبوع المقبل، للإشارة إلى خفض أسعار

الفائدة بدءاً من سبتمبر/ أيلول. وقال مكتب التحليل الاقتصادي التابع لوزارة التجارة الأميركية، إنّ مؤشر أسعار نفقات الاستهلاك الشخصي ارتفع 0,1% فقط الشهر الماضي، ما يجعل الزيادة على أساس سنوي 2,5% بعد ارتفاع 2,6% في مايو/ أيار. ويستهدف مجلس الاحتياط الفيدرالي معدل تضخم 2%. وقال صنّاع سياسات في الاحتياط الفيدرالي إنهم يريدون التأكد من استدامة عودة التضخم إلى نسب في حدود 2% قبل خفض سعر الفائدة.

تراجع أرباح إيني الإيطالية إلى 1,65 مليار دولار

قالت مجموعة الطاقة الإيطالية «إيني» إن صافي أرباحها المعدل في الربع الثاني تراجع 21% على أساس سنوي، لكنه تجاوز توقعات السوق بفضل أداء أقوى من المتوقع في قطاعات الغاز والتنقيب والغاز الطبيعي المسال. وبلغ صافي الربح المعدل 1,52 مليار يورو (1,65 مليار دولار) في الربع الممتد بين إبريل/ نيسان ويونيو/ حزيران، انخفاضاً من 1,94 مليار يورو قبل عام، لكنه أعلى من توقع المحللين البالغ 1,42 مليار يورو.

إجراءات أوروبية بحق دول بسبب عجز الموازنة

أطلق الاتحاد الأوروبي رسمياً إجراءات العجز العام المفرط، مستهدفاً سبع دول أعضاء منها فرنسا، في سابقة منذ تعليق قواعد الموازنة عام 2020 مع أزمة فيروس كورونا. إضافة إلى فرنسا، تطاول هذه القرارات إيطاليا وبلجيكا والمجر وبولندا وسلوفاكيا ومالطا. العام الماضي تجاوزت هذه البلدان حدّ العجز العام المحدد بنسبة 3% من إجمالي الناتج المحلي بموجب ميثاق الاستقرار، الذي يحد أيضاً الدين بنسبة 60% من اجمالي الناتج المحلي.

مجموعة العشرين تتعهد فرض ضرائب على الأثرياء

اتّفقت دول مجموعة العشرين على العمل معاً لفرض ضرائب على أثرى الأثرياء، لكن دون أن تتوصّل إلى اتفاق على نظام ضريبي عالمي، وذلك وفقاً لإعلان صدر في ختام اجتماع وزراء مالية دول المجموعة في ريو دي جانيرو. وقال الإعلان الصادر عن البرازيل، التي تتولى الرئاسة الدورية للمجموعة، إنّه «مع الاحترام الكامل للسيادة الضريبية، سنسعى للمشاركة متعاونين لضمان فرض ضرائب فعالة على صافي الثروات العالية للأفراد».

اقتصاد الناس

البطالة ترهق اليمنيين

انحسار التشغيل مع تصاعد الأزمات

تتسع رقعة البطالة والفقر في اليمن، فيما تعيش البلاد في ظل انقسام سياسي وتقدي يحدّ من قدرة القطاعات على خلق الوظائف وتوفير الرواتب

صنعاء ـ **محمد راجح**

يمرّ اليمنيون بأسوأ فترة منذ نحو تسع سنوات، حيث تعصف بالبلاد سلسلة متصاعدة من الأزمات، أشدها الأزمة المالية التي تأتي بالتزامن مع صراع مصرفي محتدم يتوقع كثيرون أن يلقي بتبعات جسيمة على الاقتصاد الوطني المنهار، وبرامج التشغيل ومكافحة انتشار البطالة.

وتبرز البطالة مشكلة كبيرة تفوق القدرة على مواجهتها والتعامل معها مع تمددها وارتفاع مستويات تفشيها بنسب قياسية، إذ تقدّر تقارير اقتصادية تساوي مستويات الفقر والبطالة في اليمن، حيث تتجاوز نسبة قريبة من تقديرات وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في عدن التي أعلنت منتصف يوليو/ تموز 2024 ارتفاعاً قياسياً لمعدل البطالة بين الشباب في اليمن خلال السنوات العشر الأخيرة، أي سنوات الحرب، إلى نحو 60 في المائة من 14 في المائة قبل الحرب. في حين يرجّح الخبير الاقتصادي والمالي أحمد شماخ، في تصريح لـ«العربي الجديد» أن النسبة قد تتجاوز 88 في المائة بعد انتقال البلاد من مرحلة الحديث عن الفقر والبطالة إلى الحديث عن الجوع وإحصاء أرقامه ومعدلاته.

ويفيد البنك الدولي في أحدث تقرير للمرصد الاقتصادي لليمن في نهاية يونيو/ حزيران الماضي، أن ينكمش إجمالي الناتج المحلي في اليمن بنسبة 1 في المائة في عام 2024، بعد أن شهد انكماشاً بنسبة 2 في المائة في عام 2023 ونمواً متواضعاً بواقع 1,5 في المائة في عام 2022، ما يؤثر تالياً في ارتفاع البطالة. ويقول شماخ إن الأزمات الأخيرة المتتالية أثرت كثيراً في التشغيل وخلق فرص العمل، بينما يوضح أن التأثير الأكبر يرجع إلى الحرب والحصار والصراع الاقتصادي وانعكاس ذلك على الأنشطة الاقتصادية وسوق العمل، إذ انهارت كثير من خطوط الإنتاج بالتزامن مع تراجع القوة الشرائية بنسبة يقدرها بأكثر من 60 في المائة. ويرى أن ذلك أثر في الكثير من البيوت التجارية والمصانع والأعمال والقطاعات والأنشطة الاقتصادية والتجارية، وتوقف الكثير من الأعمال والاستثمارات وهجرة رؤوس الأموال. نائب رئيس الغرفة التجارية والصناعية بأمانة العاصمة صنعاء محمد محمد صلاح يؤكد لـ«العربي الجديد» أنّ مكافحة تفشي البطالة تحتاج إلى جهود واسعة ومتكاتفة لتوفير بيئة أعمال منافسة تستند إلى القطاع الخاص الذي يحتاج بدوره إلى تسهيلات ومزايا تسهم في تنشيط حركة السوق، كالتمويلات الميسرة وحل مشكلة السيولة، الأمر الذي سيمكن القطاع الخاص من توفير فرص عمل، ولو بصفة موسمية لطالبي التوظيف. كذلك، هناك حاجة إلى تعزيز دور وفعالية أنشطة السوق واستدامتها لخلق المزيد من الفرص للأيادي العاملة وجذب الاستثمارات والرأسمال الوطني من الخارج، خصوصاً أن القطاع الخاص أثبت نجاحه، ويُعَدّ الآن المشغل الأول للاقتصاد الوطني واستيعاب العمالة.

فيما تتناقص الرواتب يتلقى المسلحون مداخيل منتظمة

في هذا السياق، أدى التدهور الاقتصادي إلى تعرض الأسر اليمنية لضغوط هائلة، وخصوصاً الشباب، بسبب الحاجة المالية، ودفعتهم تلك الضغوط إلى البحث عن أي فرص متوافرة للحصول على الدخل، وتتضمن على سبيل المثال الانضمام إلى الجماعات المسلحة، والانخراط في مختلف الأنشطة غير المشروعة أو غير الرسمية.

ويكشف البنك الدولي في تقرير صادر العام الماضي أن الجماعات المسلحة في اليمن تقدم رواتب منتظمة أكثر من الوظائف الحكومية المدنية أو الشركات الخاصة؛ مدللاً على ذلك بعدم دفع الحوثيين رواتب موظفي الخدمة المدنية في مناطقهم بانتظام، وأحياناً لا يدفعونها على الإطلاق، لكنهم يدفعون رواتب مقاتليهم بانتظام، فضلاً عن حوافز إضافية، كتزويد أسر مقاتليهم بأسطوانات الغاز بالسعر الرسمي، وهو أقلّ من سعر السوق. كذلك تلقت القوات المناهضة للحوثيين في محافظات اليمن الوسطى والجنوبية والشرقية درجات متفاوتة من الدعم الأجنبي في أثناء النزاع، الأمر الذي وفر حوافز إضافية لحمل السلاح. إذ قدمت المجموعات المدعومة من الإمارات رواتب منتظمة أعلى خلال الفترة من 2016 إلى 2020، لكن هذا الأمر تغير بعدها مع تخفيض الإمارات مشاركتها في الصراع.

بدوره، يشير سمير مثنى، وهو خبير توظيف متخصص في أنظمة العمل، في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى نقطة مهمة لامتصاص البطالة، وهو ما يتطلب تشجيع الاستثمارات الوطنية والتوقف عن السياسات التي تساهم في هجرة رؤوس الأموال. ويلفت إلى نقطة مهمة في هذا الخصوص، وهي ضرورة الوصول إلى قطاع مصرفي متماسك وقوي يدعم تقديم القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتكاملها مع الكبيرة، وتشجيع الصناعات الحرفية، وتسهيل عمل مؤسسات التمويل لدعم هذه المشاريع التي توفر فرص العمل للشباب.

عمال في صنعاء، 3 إبريل 2016 (محمد حويس/ فرانس برس)

المغرب

رهان واسع على خفض الفوائد

الرباط ـ **مصطفى فهاس**

يتوقع المغاربة أن يفضي خفض سعر الفائدة الرئيسية من قبل البنك المركزي، إلى تشجيع الأسر على طلب قروض مصرفية أكثر بهدف شراء عقارات، خاصة في الصيف الحالي الذي يشهد عودة المغتربين الذين ينعشون تلك السوق. وعمد بنك المغرب في إطار تشديد السياسة النقدية بسبب ارتفاع معدل التضخم الذي وصل في نهاية العام الماضي إلى 6,1%، إلى رفع سعر الفائدة من 1,5% إلى 3%. ولكن انخفاض التضخم في العام الحالي إلى 1,8% دفع بنك المغرب في مجلسه المنعقد قبل شهر، إلى اتخاذ قرار بتغيير معدل الفائدة الرئيسي، حيث عمد إلى خفضه من 3% إلى 2,75%.

ويشير تقرير الإشراف البنكي الذي نشره بنك المغرب في الأسبوع الأخير، إلى أن قيمة القروض المصرفية المخصصة للسكن وصلت إلى 2,82 مليار دولار، منخفضة بنسبة 4,2% في العام الماضي، بعدما ارتفعت في عام 2022 بنسبة 10,8%. ويلاحظ أن ذلك يجد تفسيره في انخفاض الصفقات العقارية بنسبة 3,1%، مشيراً في الوقت نفسه إلى أن عدد الذين حصلوا على قروض لاقتناء السكن تراجع في العام الماضي بنسبة 8,1%، ليصل إلى 60 ألفاً، وهو أدنى مستوى حتى قبل الأزمة الصحية، علماً أن ذلك العدد قفز في 2021 إلى أكثر من 81 ألف مستفيد.

ويظهر أنه في سياق رفع معدل الفائدة الرئيسية في ثلاث مناسبات من قبل بنك المغرب، وصل متوسط معدل الفائدة الذي طبقته المصارف على قروض السكن في العام الماضي إلى 4,83%. يضيف التقرير أن القروض التي طبقت عليها معدلات فائدة متأرجحة بين 4 و6%، مثلت 77% ضمن القروض الموزعة، بينما شكلت القروض التي تمت بمعدل فائدة يقل عن 4% حصة 10%. يرى الاقتصادي والخبير في القطاع المصرفي مصطفى ملغو، أن خفض معدل الفائدة الرئيسي يمكن أن ينعكس على كلفة القروض العقارية، غير أن ذلك سيتجلى أكثر في الأشهر المقبلة إذا مضى بنك المغرب في تبني سياسة تيسيرية عبر خفض معدل الفائدة الرئيسية.

ويتصور، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن معدل الفائدة يبقى مرتبطاً بالقدرة التفاوضية للمقترضين، الذين يسعون أكثر إلى الحصول على قروض، بينما تميل المصارف إلى ضمان معدلات فائدة مجزية وعمولات تدعم نتائجها المالية، وإن استدعى ذلك إطالة مدة استحقاق القرض. وأضحت المصارف أكثر تشدداً في منح القروض في ظل ارتفاع المتعثر استردداده منها، والذي وصل إلى 9,6 مليارات دولار في الفترة الأخيرة.

قيمة القروض المصرفية المخصصة للسكن 2,82 مليار دولار

السعودية

الطلب العقاري يزيد تحديات الاقتراض

مسقط ـ **كريم رمضان**

قال تقرير صادر عن الهيئة العامة للإحصاء السعودية، في يونيو/حزيران الماضي، إن أسعار العقارات السكنية في المملكة ارتفعت بنسبة 15% خلال العام الماضي، في حين زاد متوسط الدخل الشهري للأسر في المملكة بنسبة 3% خلال الفترة نفسها. وفي هذا السياق، يشير الخبير الاقتصادي والمستشار المالي، علي أحمد درويش، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، إلى أن الطلب العقاري في المملكة العربية السعودية يشهد نمواً مطرداً، حيث سجل زيادة بنسبة 30% منذ عام 2022، وفقاً للبيانات الرسمية الصادرة في منتصف عام 2024، معتبراً أن هذا النمو الواضح في الطلب يصاحبه تحديات متعلقة بالحصول على القروض العقارية.

وتتنوع القروض العقارية في المملكة بين القطاعين العام والخاص، وتواجه تحديات تتعلق بمعدلات الفائدة وتكلفة القروض، وتختلف باختلاف الشريحة الاقتصادية، سواء كانت للأفراد أم للشركات، بحسب درويش، مشيراً إلى أن غالبية الطلب العقاري يأتي من الأفراد. ويلعب معدل الدخل دوراً أساسياً في تحديد قدرة الأفراد على الحصول على القروض العقارية في السعودية، إضافة إلى تكلفة هذه القروض ومعدلات الفائدة المطبقة، بحسب درويش، لافتاً إلى أن القطاع العام يقدم مساعدات، خاصة للشرائح الوظيفية كالعسكريين والموظفين، من خلال منح قروض ميسرة بفوائد معتدلة تتراوح بين 2 و4% على فترات زمنية طويلة. وتستهدف هذه القروض الميسرة خصوصاً ذوي الدخل المتوسط الذين تتراوح رواتبهم بين ستة وعشرة آلاف ريال، وذلك لتخفيف العبء المالي عليهم، بحسب درويش.

نمو عقاري في السعودية، 22 يونيو 2022 (فايز نور الدين/ فرانس برس)

وفي هذا الإطار، تبذل المملكة جهوداً لتسهيل الحصول على القروض العقارية من خلال برامج متنوعة في القطاع العام، تشمل قروضاً ميسرة للعسكريين بفوائد منخفضة جداً، إضافة إلى قيام الدولة ببناء منشآت وبيعها للمواطنين بأسعار تقارب التكلفة، بحسب درويش. وفي السياق، يشير الخبير الاقتصادي، حسام عايش، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، إلى أن القطاع العقاري في السعودية ودول الخليج يحظى بأهمية استثنائية، وتهدف رؤية المملكة 2030 إلى رفع نسبة السعوديين المالكين لعقارات سكنية من 65% حالياً إلى مستويات أعلى، ما يعكس تشجيع الدولة على تملك المواطنين مساكن. ومع توقعات نمو عدد السكان في السعودية بنسبة تتراوح بين 3 و4% للأعوام 2024-2027، يتوقع عايش زيادة الطلب على المساكن والقروض، ما يخلق ضغطاً إضافياً على التمويل.

تقرير

أنبوب البصرة ـ العقبة

مشروع نفطي يثير اتهامات بالتطبيع

تتصاعد النقاشات في العراق حول أنبوب البصرة - العقبة النفطي، إذ خصصت الحكومة مليارات الدولارات لتنفيذه، في حين يواجه اتهامات داخلية بأنه بوابة للتطبيع، وتذهب المحادثات إلى إمكانية تنفيذ الجزء الأول منه فقط

بغداد ـ **شفيق عبد الجبار**

يستمر الجدل سياسياً واقتصادياً في العراق منذ أسابيع حول مشروع الأنبوب النفطي المطروح منذ سنوات بين حقول البصرة على مياه الخليج العربي أقصى جنوبي العراق، وميناء العقبة الأردني، وذلك بعد إقرار الدولة العراقية مخصصات مالية تصل إلى 4,9 مليارات دولار لمد الأنبوب بين البصرة ومدينة حديثة (في الأنبار) غربي العراق، وهو ما اعتبر شروعاً في المرحلة الأولى من المشروع الذي تعارضه القوى السياسية والفصائل المسلحة الحليفة لإيران، وتعتبر أنه قد يفضي في النهاية إلى إيصال النفط العراقي إلى موانئ الاحتلال الإسرائيلي. ويمتد مشروع الأنبوب الذي جرى طرحه رسمياً أول مرة عام 2012 ووقعت مذكرتا تفاهم بشأنه بين بغداد وعمّان خلال ولاية حكومة نوري المالكي، على مسافة مقدارها 1700 كيلومتر عبر مرحلتين، الأولى تمتد من البصرة إلى مدينة حديثة في غرب العراق، والثانية تمتد عبر الأردن إلى ميناء العقبة حيث ستكون منصات عائمة لتحميل النفط العراقي إلى دول المشترين الدوليين.

ويتنقل الجزء الأول من الأنبوب حوالي 2,25 مليون برميل نفط يومياً، سيحصل الأردن على 150 ألف برميل نفط يومياً منها بأسعار مخفضة، لصالح مصفاة البترول الأردنية، وفقاً لنص المشروع الذي تداولته الحكومات العراقية منذ عام 2012.

وستتولى شركات عراقية مد الأنبوب النفطي من البصرة إلى مدينة حديثة الواقعة على مفترق طرق دولي باتجاه الجارين العربيين الأردن وسورية. وتقول الحكومة العراقية، إنّ المشروع سيمنح العراق مرونة كبيرة في مجال الطاقة داخل العراق، غير أن القوى المعارضة، تعتبر أنّ المشروع تمهيد لمرحلة ثانية تهدف إلى ربط الأنبوب باتجاه الأراضي الأردنية.

ووافقت المحكمة الاتحادية العليا أخيراً، على طلب تقدم به النائب في البرلمان المقرب من جماعة «كتائب حزب الله» سعود الساعدي، تضمن الطعن بالإجراءات التنفيذية للمشروع. وسبق أن لوّحت جماعة «كتائب حزب الله»، بأنها ستتخذ كل الخطوات المناسبة، لإيقاف تنفيذ مشروع أنبوب البصرة – العقبة، بما في ذلك الخيارات العسكرية والطائرات المسيرة، وفقاً لتعليقات سابقة نشرها المتحدث العسكري باسم الكتائب، أبو علي العسكري.

1

مليون برميل يوميا هي طاقة تصدير الأنبوب النفطي، كما يمنح العراق الجانب الأردني حق شراء 150 ألف برميل يوميا بسعر مخفض عن الأسعار العالمية للنفط مع اكتمال المشروع

إلا أن قبول النظر بالطعن لا يعني في كل الأحوال إيقاف المشروع الحالي للحكومة كونه يتعلق بمد الأنبوب من البصرة إلى حديثة غربي العراق فقط، من دون أن يكون أي من أجزاء المشروع مرتبطاً بمشروع إيصال النفط العراقي إلى ميناء العقبة الأردني. ونهاية يونيو/ حزيران الماضي، وضمن بيان توعّدت من خلاله «تنسيقية المقاومة العراقية»، التي تضم عدداً من الفصائل الحليفة لإيران، الاحتلال الإسرائيلي، بتصعيد العمليات النوعية ضده إذا هاجم لبنان، قالت إن «خط أنبوب نفط البصرة – عقبة، يعد نقطة البداية لإدخال العراق إلى مشروع يمثل للتطبيع مع الكيان».

وذكر بيان للجماعة التي تضم عدة فصائل أبرزها «كتائب حزب الله»، و«حركة النجباء»، في بيان لها أن «خط أنبوب نفط العقبة - البصرة سيستنزف العراق بمبالغ طائلة، من دون جدوى اقتصادية للبلاد، يُعد نقطة البداية لإدخال العراق إلى مشروع خبيث يمهد للتطبيع مع الكيان الصهيوني». ويقول الخبير النفطي العراقي صباح علو، إن «تاريخ مشروع أنبوب البصرة – العقبة يعود إلى بداية الحرب العراقية - الإيرانية التي اشتعلت عام 1980، حيث أوقفت الحكومة السورية آنذاك تصدير العراق للنفط عبر البحر المتوسط، ولذلك تأثر العراق كثيراً بهذا القرار، كما لم يكن باستطاعته إدامة تصدير النفط عبر الخليج ومضيق هرمز، لبطرح العراق في العام 1983 المشروع الجديد مع الأردن».

وافقت المحكمة الاتحادية على طعن نيابي بتنفيذ المشروع

يمتد الأنبوب النفطي من البصرة إلى مدينة حديثة العراقية

وأضاف أن «مخاوف استهدافه آنذاك من طرف الاحتلال الإسرائيلي، دفعت الجانبين إلى ترك المضي بالمشروع، ليؤسس العراق في العام 1984 خطين جديدين لتصدير النفط، وذلك عبر المملكة العربية السعودية وأيضاً من خلال ميناء جيهان في تركيا».

وبين أن «المشروع عاد إلى الواجهة في حكومة نوري المالكي وتحديداً عام 2012، حيث اتفق رئيس مجلس الوزراء العراقي مع الأردن على البدء بتنفيذ هذا المشروع، ليتجدد الاتفاق في عام 2015، إذ زار وزير النفط وقتها، عادل عبد المهدي، الأردن وكرّر موافقة العراق على المشروع وأعلن إشراك مصر فيه». وتابع أن «المشروع تعرقل المضي به بعد دخول تنظيم داعش إلى العراق وسيطرته على نحو ثلثي مساحة العراق، ليبقى المشروع حبراً على ورق، من دون أي يكون هناك أي تنفيذ له على أرض الواقع، لتأتي حكومة حيدر العبادي، وتدعو الشركات المتخصصة إلى تقديم عروضها لتنفيذ المشروع». وأردف «بقي المشروع عالقاً حتى جاءت حكومة عادل عبد المهدي التي استقالت عام 2019 بفعل احتجاجات تشرين، حيث رسمت خريطة جديدة للمشروع وحولته إلى اتفاقية ثلاثية بين بغداد وعمّان والقاهرة، سعى لتحقيقها أيضاً رئيس الوزراء السابق مصطفى الكاظمي الذي تسلم إدارة العراق بعد استقالة سلفة عبد المهدي، لكن الأخير لم يتمكن أيضاً من المضي بالمشروع بشكل نهائي». ولفت الخبير النفطي صباح علو، إلى «حاجة العراق إلى المضي بتنفيذ المشروع، كونه سيفتح نافذة جديدة للتصدير تغني عن المشكلات الكبيرة التي تعانيها أنابيب التصدير المهترئة القديمة، وذلك سيعني أيضاً مزيداً من الإنتاج حيث تسعى وزارة النفط إلى إنتاج 8 ملايين برميل يومياً».

وأشار علو إلى أن «الاعتماد على موانئ التصدير والأنابيب القديمة سيعرض الاقتصاد العراقي للخطر، في حالة تعرض أي خط إلى التلف أو خروجه عن الخدمة خلال أعمال الصيانة، حيث يبلغ عمر بعض خطوط التصدير نحو 70 عاماً».

ونبه إلى أن «توقف ميناء جيهان التركي عن التصدير خلال المدة السابقة سبّب خسارة العراق لنحو 12 مليار دولار، وهذا جرس إنذار لحجم ما قد يخسره العراق اذا ما تضررت خطوط النقل القديمة، أو زادت حدة الخلافات مع الجانب التركي».

وفي جديد تطورات الملف، أكد عضو لجنة النفط في البرلمان العراقي، باسم الغريباوي، أن «البرلمان ماض لاستجواب وزير النفط الحالي حيان عبد الغني خلال الأيام المقبلة، لمعرفة ما وضعته الحكومة والوزارة من خطوات فعلية بشأن أنبوب البصرة- العقبة المرفوض من طيف سياسي واقتصادي واسع». وبين في حديث مع «العربي الجديد» أن «الحكومة تقول إنها تريد إنجاز المرحلة الأولى من المشروع، من خلال مد أنابيب التغذية من البصرة إلى المصافي العراقية المنتشرة في مناطق الفرات الأوسط وغرب العراق، لكننا نرى أن المشروع سيتمدد إلى الأردن، وهناك رفض سياسي للمضي بهذا المشروع، وسنأخذ برأي الخبراء وأصحاب الشأن، من خلال اجتماعات ونقاشات مطولة حول مدى فائدة هذا المشروع للاقتصاد العراقي، أو الاكتفاء بمرحلة واحدة منه، ومدى علاقته بالموازنات السنوية».

وزارة النفط ترد بالأرقام

ردّت وزارة النفط العراقية على التصريحات والمواقف المتزايدة ضد مشروع الأنبوب النفطي المتجه من البصرة إلى أقصى غرب العراق. وذكرت الوزارة في بيان مطول لها أنه «رداً على ما جاء، من معلومات غير دقيقة ومضللة بخصوص أنبوب النفط الخام (البصرة - مدينة حديثة)، تودّ وزارة النفط أن توضح أن المعلومات التي وردت عبر وسائل الإعلام تفتقر إلى الدقة والموضوعية». وأشارت الوزارة إلى أن «مشروع أنبوب النفط الخام (البصرة - حديثة) يهدف إلى تحقيق المرونة العالية في عملية نقل النفط الخام لتجهيز المصافي والمستودعات ومحطات الطاقة الكهربائية داخل العراق، إلى جانب المشاريع المستقبلية التي تهدف إلى تعزيز المنافذ التصديرية عبر دول الجوار (تركيا وسورية والأردن)». ونشر النائب في البرلمان العراقي مصطفى سند، وثيقة تظهر أن موازنة 2024 التي صوّت عليها مجلس النواب، تضمنت وضع مخصصات للمضي في المرحلة الأولى، من خلال مد أنابيب النفط من حقول البصرة إلى مدينة حديثة بمحافظة الأنبار. ووفقاً للوثيقة التي نشرها سند، فإن «كلفة المشروع ستكون 4,9 مليارات دولار، وتعادل 6,4 تريليونات دينار عراقي»، متهماً وزارة النفط بأنها «منبطحة تماماً لسطوة رئيس الحكومة».

محطة نفطية في العراق، 3 مارس 2026 (حيدر محمد علي/ فرانس برس)